

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تطوير الموازنة العامة للدولة (دراسة ميدانية)

أ.د. أشرف محمد إبراهيم منصور⁽¹⁾؛ أ. رحاب ميمي حسن محمد⁽²⁾

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تطوير الموازنة العامة، وذلك من خلال اختبار تأثير نظام (GFMIS) على زيادة كفاءة التخطيط النقدي للموازنة، وتفعيل الرقابة على أداء وتنفيذ الموازنة. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمد البحث على الدراسة الميدانية لأخذ آراء الأطراف المعنية بالتعامل على نظام (GFMIS). وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام يساهم في توفير المعلومات الدقيقة اللازمة للتخطيط النقدي للموازنة، مما ينعكس على تقليل الفجوة بين التقديرات المالية والتنفيذ الفعلي لبنود الموازنة. وذلك بالإضافة إلى توفير تقارير لحظية عن الأداء الحكومي وتحديد نسب الإنجاز للبرامج الحكومية، مما يساهم في المتابعة اللحظية للمعاملات الحكومية لكافة الوحدات لتقييم الأداء وتحقيق الشفافية والمسائلة المالية.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، نظام الدفع والتحويل الإلكتروني، الموازنة العامة، موازنة البرامج والأداء.

Abstract

The research aims to study the impact of the application of the Government Financial Management Information System (GFMIS) on the development of the general budget, by testing the impact of the (GFMIS) system on increasing the efficiency of monetary planning for the budget and activating control over the performance and implementation of the budget. To achieve the objectives of the study and test hypotheses, the research relied on the field study to take the views of the parties involved in dealing with the GFMIS system. The study concluded that the application of the system contributes to providing accurate information necessary for monetary planning for the budget, which is reflected in reducing the gap between financial estimates and the actual implementation of budget items. In addition to providing timely reports about government performance and determining achievement rate for government programs, this contributes to the immediate follow-up of government transactions by all units to assess performance, transparency, and financial accountability.

Key Words: GFMIS, GPS, General Budget, Program and Performance Budget.

(1) أستاذ المراجعة بقسم المحاسبة (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان)؛ وعضو اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي بوزارة المالية (amamansour@hotmail.com).

(2) باحثة ماجستير، بقسم المحاسبة (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان) (rehabmimi_92@yahoo.com).

1- مقدمة

تهدف المحاسبة الحكومية وفقاً للمادة (3) من قانون 127 لسنة 1981 إلى إحكام الرقابة المالية على عمليات التحصيل والإنفاق، والحفاظ على الأصول والممتلكات الحكومية لحماية المال العام من الاختلاس والسرقة، والتأكد من سلامة المعاملات المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط وإعداد الموازنة.

وباستعراض أداء المحاسبة الحكومية في القطاع الحكومي، فإن العديد من التقارير الصادرة من المنظمات الدولية وكذلك الدراسات الأكاديمية أجمعت على قصور النظام المحاسبي، ورصدت العديد من الانتقادات، ويعد أبرزها قصور المحاسبة عن الأصول الثابتة حيث يتم تحميل تكلفة شراء الأصل على نفس السنة المالية التي تمت عملية الشراء خلالها، بغض النظر عن سنوات الاستفادة من الأصل وعدم احتساب إهلاك للأصول الثابتة (مرعي، 2019)، واعتماد النظام المحاسبي الحكومي على النظم اليدوية في أداء الأعمال وتجاهل التطورات التكنولوجية للاستفادة منها في تطوير نظام المعلومات الحكومي (أحمد، 2020)، والعمل في ضوء تشريعات تم وضعها منذ سنوات طويلة، وأصبحت لا تعبر عن بيئة الأعمال المعاصرة (محمد، 2021)، وضعف نظام الرقابة الداخلي، وكذلك رقابة وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات على أداء المعاملات المالية، حيث يستلزم الرجوع إلى المستندات التي يتم إعدادها من خلال الوحدة الحكومية مما يسهل عملية التزوير في المستندات واختلاس وإهدار المال العام (أحمد وآخرون، 2020)، وذلك بالإضافة إلى الاعتماد على وسائل الدفع والتحصيل اليدوية والتي أدت إلى عدم دقة الحسابات الختامية السنوية نظراً لاعتماد معظم المعاملات المالية على الشيكات الورقية، التي قد يكون تاريخ استحقاقها بعد إقفال السنة المالية (محروس، 2021).

وفي ضوء ذلك أصبح من الضروري الاتجاه نحو تطوير وتحديث النظام المحاسبي الحكومي لمعالجة أوجه القصور، وإتباع توصيات المنظمات العالمية بتطوير النظم المالية لزيادة كفاءة إدارة المالية العامة وتحقيق الانضباط المالي وزيادة مستوى الشفافية والنزاهة، واعتماد عملية اتخاذ القرار على معلومات صحيحة ذات درجة كبيرة من المصدقية للمساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت المناسب، بالإضافة إلى تحسين وظيفة التنبؤ بالتدفقات النقدية للاستخدام الأمثل للموارد (مرعي، 2019ب). إن الانتقال من نظم التشغيل التقليدية إلى نظم التشغيل الإلكترونية يمثل حجر الأساس لبناء نظام محاسبي متطور وحديث، وهذا ما أوصت به المنظمات العالمية، للاستفادة من التطور التكنولوجي لتحسين نظام المعلومات الحكومية بمكوناته وأهدافه (محروس، 2021)، وذلك لإمكانية إتباع أفضل الممارسات الموصى بها، حيث الاتجاه نحو ميكنة عمليات الدفع والتحصيل والاعتماد على النقاد الإلكترونية، وحظر التعامل بوسائل الدفع التقليدية كالشيكات وأدوات الصرف والنقدية، للحد من إهدار المال العام وعمليات الاحتيال والاختلاس. كما أكدت على أهمية السيطرة المركزية على النقد ودمج الحسابات المتعددة للوحدات الحكومية في حساب الخزينة الموحد والاعتماد على وسائل الدفع والتحصيل الإلكترونية للتعامل على الحساب، مما

ينعكس على إمكانية تطبيق منظومة (GFMIS)، والتي تهدف إلى ميكنة كافة الحسابات الحكومية وميكنة الموازنة العامة في كافة مراحل إعدادها.

2- مشكلة الدراسة

اهتمت العديد من الدراسات بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتأثيره على كافة الجوانب المتعلقة بالمحاسبة الحكومية كالرقابة المالية وجودة التقارير المالية والرقابة على المال العام (Khan and Pessoa, 2010)، وذلك دون التطرق إلى دور النظام في تطوير الموازنة العامة للدولة، ومعالجة جوانب قصور الموازنة في كافة مراحلها للانتقال إلى موازنة البرامج والأداء بدلا من موازنة البنود، حيث توجد ندرة واضحة في الدراسات المحلية التي تناولت دور النظام في تطوير الموازنة العامة في كافة مراحلها، وبعد ذلك المشكلة الأساسية للبحث. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تطوير الموازنة العامة للدولة؟

3- أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في بيان دور نظام (GFMIS) في تطوير الموازنة العامة للدولة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فهناك عدة أهداف فرعية وهي:

- تحديد مدى مساهمة نظام (GFMIS) في تطوير عملية التخطيط النقدي للموازنة والالتزام بتنفيذ الموازنة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة.

- بيان مساهمة نظام (GFMIS) في إحكام الرقابة على الحسابات المالية، وتفعيل الرقابة على أداء وتنفيذ الموازنة.

4- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من حداثة تطبيق نظام (GFMIS)، حيث اتجهت الحكومة المصرية إلي تطبيقه حديثا كأداة رئيسية للإصلاح المالي، حيث هناك ندرة واضحة في الدراسات المحلية التي تناولت دور النظام في تطوير الموازنة العامة في كافة مراحلها، بينما الأهمية العملية للدراسة تتمثل في بيان تأثير نظام (GFMIS) على نظام الموازنة العامة في ظل الانتقال من النظم اليدوية إلى النظم الالكترونية، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة للحكومة.

5- الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات الدراسة

أ. تحليل الدراسات التي تناولت تأثير نظام (GFMIS) على دقة التخطيط للموازنة، واشتقاق

الفرضية الأولى للبحث

بحثت دراسة (Pattanayak and Fainboim (2010) في دور نظام حساب الخزنة الموحد كأداة لمساعدة الحكومة في إدارة النقد والتخطيط النقدي، وناقشت الآثار المترتبة على التجزئة المالية للمال العام عند التعامل مع المدفوعات الحكومية من حسابات بنكية مفرعة لا تشرف عليها الحكومة، وخلصت إلى أن تطبيق نظام حساب الخزنة الموحد ساعد بشكل فعال في عملية الرقابة المالية على جميع التدفقات النقدية، والدقة عند تقدير الميزانية وتحسين الإدارة المالية وإدارة الديون وتخفيض تكاليف الاقتراض والتنسيق بين

السياسات النقدية، وأيضاً يعمل على التوفيق بين البيانات المالية والمصرفية وتحسين نوعية المعلومات الضريبية وتكاليف خدمة الديون وتخفيض احتياطي السيولة وزيادة العائد على استثمارات الفائض النقدي.

وتناولت دراسة الشبل (2013) أثر تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والنظم المكتملة له وتطبيقها على كافة العمليات المالية الحكومية، وأكدت الدراسة على أن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ساعد على رفع مستوى الدقة في التقديرات للموازنة مما ساعد في تقليل الانحرافات في الموازنة والمبالغ الفعلية لبند الموازنة من خلال زيادة شفافية المعلومات، وأن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية قد يؤثر على كفاءة العمليات الرقابة على المال العام وتحسين كفاءة العمل المؤسسي وإصدار التقارير المالية، بينما اهتمت دراسة (2015) Shannak بتقييم أثر تطبيق نظام (GFMIS) على النظام المحاسبي الحكومي في الأردن، وخلصت الدراسة إلى أن نظام (GFMIS) أداة رئيسية لإصلاح النظام المالي، حيث ساعد في تحقيق السيطرة على التدفقات النقدية من خلال تأسيس حساب الخزنة الموحد والذي يضم كافة موارد الدولة، مما أدى إلى زيادة كفاءة الإدارة النقدية وتخصيص الموارد بما يساعد على تحقيق الخطط المستهدفة للموازنة، كذلك إنشاء شبكة معلومات موحدة تضم كافة المعاملات الحكومية والتي تساعد في توفير البيانات اللازمة لعملية التخطيط.

وقد تناولت دراسة عبد العزيز (2017) نظام (GFMIS) كأداة رئيسية من أدوات إصلاح إدارة المالية العامة، والذي يساعد في تحقيق وظائفها بكفاءة وفعالية من خلال رفع مستوى دقة تقديرات الموازنة وتحسين الرقابة الذاتية والحد من الأخطاء من خلال عمليات التغذية العكسية، وتوصلت الدراسة إلى أن (GFMIS) يؤثر في رفع مستوى الشفافية من خلال توفير المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة في التوقيت المناسب، مما يساعد في عمليات التحليل واتخاذ القرارات، وأن عملية ربط نظام المدفوعات ونظام المقبوضات مع إدارة النقد ساعد في تعديل الخطط باستمرار من خلال التدفقات النقدية الفعلية وتحديد الإعتمادات الصحيحة والتي تتناسب مع الواقع الفعلي، مما يحد من إجراء التعديلات المستمرة في مخصصات الموازنة القائمة بالفعل والذي يشير إلى عدم دقة المعلومات المالية الواردة بالموازنة مما كان يؤثر على مصداقية الموازنة، وكل ذلك يتم بشكل آلي وفي التوقيت المناسب.

واهتمت دراسة يونس (2020) بمناقشة الوضع الحالي لموازنة البرامج والأداء في مصر وبيان جهود الحكومة لتطبيق التحول من موازنة البنود، وتوصلت الدراسة إلى سعى الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء منذ منتصف الستينات لكن لم يتم اكمال التحول، وكانت هناك بعض المحاولات الأخرى على مدار السنوات السابقة إلا أن جميعها باءت الفشل، ويرجع ذلك إلى عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة لإتمام التطبيق وإرتباطها ببرنامج زمني معين، كذلك لم يتم تطوير النظام المحاسبي الذي يعتمد على تطبيق محاسبة التكاليف وأساس الاستحقاق وتجاهل عقد دورات تدريبية لتوفير الكوادر المؤهلة لتطبيق موازنة البرامج والأداء.

وتناولت دراسة (Esawe and Elwkeel (2020) جهود الحكومة المصرية لتطبيق نظام (GFMIS) لإرساء مبدأ الشفافية والمساءلة، من خلال أتمتة الموازنة في جميع مراحلها من إعداد وتنفيذ وعرض التقارير المالية عن كافة المعاملات الحكومية، كذلك عرضت التحديات إلى تواجها الحكومة ومنها نقص الكوادر البشرية الفنية، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، وعدم وجود قانون موحد لإدارة المالية العامة في ظل وجود العديد من التعارضات بين النصوص القانونية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحقيق الربط الكامل بين النظم الالكترونية ووجود شبكة معلومات موحد تربط كافة الوحدات الحكومية والهيئات الموازنية بالسلطة التنفيذية ووضع خطط وبرامج محددة يتم الاسترشاد بها في تحديد البرامج والأنشطة الفرعية لكافة الوحدات والهيئات الحكومية والاقتصادية. وفي ذلك السياق تناولت دراسة محمد (2021) أثر نظام (GFMIS) على جودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية، وقد اعتمدت على الدراسة الميدانية لاختبار فرضيات البحث، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي على التقارير المالية بتطبيق النظام، والذي يساهم في توفير التقارير اللازمة عن الأداء وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وارتباطها بأهداف التقارير وتوفيرها وفي التوقيت المناسب، وزيادة الإفصاح المحاسبي وتعزيز الشفافية ومبدأ المسائلة المحاسبية، بجانب إصلاح الأداء المالي وزيادة دقة المخططات النقدية للموازنة.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى أن نظام (GFMIS) يعتبر أداة رئيسية في إصلاح الإدارة المالية، حيث يعمل على إنشاء نظام معلومات يربط كافة الوحدات والهيئات الحكومية والنظام المصرفي والبنك المركزي بوزارة المالية لأتمتة المعاملات الحكومية، وربطها بنظام معلومات موحد مما يؤثر على كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية وتوفير التقارير المالية في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات وعليه يمكن اشتقاق الفرضية الأولى للبحث وهي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) وزيادة دقة التخطيط للموازنة.

ب. تحليل الدراسات التي تناولت تأثير نظام (GFMIS) على الالتزام بتنفيذ الموازنة، واشتقاق الفرضية الثانية للبحث

ناقشت العديد من الدراسات أهمية التحول إلى نظام موازنة البرامج والأداء لتطوير الجانب الرقابي للموازنة وتوفير آلية لتقييم الأداء. فقد هدفت دراسة الشمراني (2010) إلى بيان أسباب التحول من النظام التقليدي إلى موازنة البرامج والأداء كأحد الأدوات الهامة في تطوير إدارة المالية العامة، وتحديد الركائز الواجب توافرها والتي تساعد في التحول إلى موازنة البرامج والأداء، ومنها ضرورة تعديل النظام المحاسبي ليشمل استخدام محاسبة التكاليف وتحديد أساليب لقياس الأداء مثل النسب المئوية ومعدلات الأداء. قد أكدت على ضرورة تذليل الصعوبات أمام تنفيذ موازنة البرامج والأداء، ومنها السعي نحو صياغة أهداف الأجهزة الحكومية في شكل نتائج محددة قابلة للقياس الكمي، فك التداخل والازدواجية بين مهام وتخصصات الوحدات الحكومية للقدرة على تحديد المسؤولية عن الأخطاء وتفعيل الدور الرقابي للموازنة، وتوجيه الأجهزة

الرقابية للعمل بالرقابة بالأهداف بدلا من الرقابة بالإجراءات، وتبني الضوابط الخاصة بالشفافية وإلزام الأجهزة الحكومية بتطبيقها لتفادي الازدواجية في الأداء.

وتناولت دراسة الشيل (2013) أثر تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS والنظم الكاملة له وتطبيقها على كافة العمليات المالية الحكومية، وانعكاسها على أداء الموازنة العامة للدولة، وذلك بالانتقال من العمل باستخدام الأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية وأنظمة المعلومات المالية الغير مترابطة، واستبدالها بنظام معلومات محاسبي حكومي موحد ومتكامل، ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وفي إطار تنفيذ العمليات المالية تناولت دراسة الحنيطي (2014) تقييم فعالية النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الأردن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وإمكانية تطويره من خلال محاوره الثلاث وهي: العمليات المالية والمحاسبية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة التغيير، للوقوف على جودة مخرجات النظام ومقدار مساهمته في تحقيق أهدافه المتمثلة في التنفيذ الفعال لوظائف إدارة المالية العامة، وتحقيق مبدأ الشفافية المالية عند إعداد الموازنة العامة للدولة ورفع كفاءة العمليات الرقابية وتوحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية، توصلت الدراسة إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يساهم في زيادة فعالية العمليات المالية وتحسين كفاءة إدارة المالية العامة ولذلك فهو يعتبر أداة رئيسية في إصلاح إدارة المالية العامة.

بينما ناقشت دراسة (2016) ALMurtada and Hamdan دور نظام (GFMIS) في رفع فعالية الموازنة في الأردن، وتوصلت إلى أن تطبيق النظام ساعد على رفع كفاءة الموازنة في جميع مراحلها، وخاصة مرحلة الإعداد التي تأثرت بالنظام بصورة مباشرة، فإن النظام يوفر معلومات متكاملة وشاملة لكافة العمليات المالية بصورة تمكنها من التخطيط الدقيق للتدفقات النقدية ودراسة احتمالات وتوقيتات حدوث فائض أو عجز مع وضع خطة لتوفير مصادر للتمويل ودراسة أوجه استثمار الفائض في النقدية.

كما توصلت دراسة محمد (2017) إلى أن نظام (GFMIS) قد حقق نجاحا في ربط كافة الجهات الموازية والوحدات الحسابية المختلفة بوزارة المالية مباشرة، مما ساعد في سرعة عمليات التحصيل والصرف وتحقيق التوجيه الصحيح للقيود المحاسبية، بالإضافة إلى وجود علاقة بين تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وتفعيل موازنة البرامج والأداء، والذي يشير إلى أن التطبيق الجيد للنظام يساهم في الإسراع بتطبيق موازنة البرامج والأداء وذلك من خلال المميزات التي يقدمها النظام والتي تساعد في تحقيق أهداف موازنة البرامج والأداء.

وقد أظهرت نتائج دراسة (2020) Yaokuma تأثير أداء العمليات المالية وتطوير الممارسات الحكومية باستخدام التكنولوجيا، والتي تساهم في الانتقال من النظم التقليدية إلى نظم أكثر تطوراً وتقدم، بالإضافة إلى تدعيم خطط الإصلاح المالي والإداري وإتاحة المعلومات في التوقيت المناسب وزيادة الشفافية من خلال الربط الإلكتروني بين كافة الهيئات والوحدات الحكومية ووزارة المالية. وبذلك تتمكن من الإشراف اللحظي على كافة المعاملات ورقابة التدفقات النقدية ومعرفة الوضع النقدي للحكومة، كما تهدف دراسة

داوود وآخرون (2021) إلى تقييم النظام المحاسبة الحكومي لدولة الكويت في ظل تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، وبيان مساهمته في تطوير النظام المحاسبي، وعرض معوقات التطوير، وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الحكومة الكويتية على موازنة البنود والأساس النقدي أدى إلى العديد من السلبيات، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الهامة، ووجوب التحول إلى موازنة البرامج والأداء وتطبيق أساس الاستحقاق للوصول إلى نظام معلومات متكامل عن أداء الوحدات الحكومية، يتيح المتابعة اللحظية وتقييم الأداء، وتوفير معلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية تساهم في تحقيق الشفافية والمساءلة.

وتهدف دراسة محروس (2021) إلى تناول مشكلات نظام المحاسبة الحكومية وطرق علاجها وكيفية الاستفادة من التطور الالكتروني لعلاج هذه المشكلات وتحديات ومخاطر تطبيق التكنولوجيا في الوحدات الحكومية، وتوصلت من خلال الدراسة الميدانية إلى موافقة معظم مقررات العينة على وجود العديد من المشكلات التي يعاني منها نظام المعلومات الحكومي الذي يواجه العديد من جوانب القصور وتعد أبرزها اعتماده على موازنة البنود وبالرغم من تأكيد عدم قدرتها على توفير المعلومات وإصلاح النظام المالي، وبالاتجاه نحو الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لإصلاح المالية العامة يتحقق العديد من المزايا منها إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء، ومتابعة أداء الوحدات الحكومية في ضوء خطط محددة تلتزم بتحقيقها، وتتبع العمليات المالية وإدارة التزامات الوحدات الحكومية، وزيادة جودة التقارير المالية، والسيطرة على الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة، وتوفير قاعدة بيانات الكترونية عن الأداء الحكومي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود تأثير لنظام (GFMIS) على كفاءة وفعالية المعاملات الحكومية، من خلال إنشاء شبكة معلومات موحدة لمتابعة أداء الوحدات الحكومية، وتوفير المعلومات اللحظية وتحسين الربط بين وزارة المالية وكافة الوحدات الحكومية، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج المحددة بالموازنة العامة، وعليه يمكن اشتقاق الفرضية الثانية للبحث:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) والالتزام بتنفيذ بنود الموازنة.

ج. تحليل الدراسات التي تناولت تأثير نظام (GFMIS) في الرقابة على أداء وتنفيذ الموازنة، واشتقاق الفرضية الثالثة للبحث:

ناقشت دراسة (Ibrahim and Dauda 2014) دور نظام (GFMIS) في تحقيق كفاءة الإدارة المالية وتصميم نظام رقابة فعال، لتدعيم المسائلة المالية والحفاظ على موارد الدولة والحد من الفساد المالي المستشري والذي قد يؤدي إلى إفلاس الحكومات، فالنظام يدعم التحول من النظم البيروقراطية التقليدية إلى النظم الالكترونية الحديثة، وتوصلت الدراسة إلى إن تطبيق نظام (GFMIS) بدون تحقيق الرقابة الفعالة والمسائلة لا يؤدي إلى إصلاح النظام المالي. وقد أوصت بضرورة تفعيل المائلة المالية الشهرية ووضع نظام عقوبات حاد وصارم للحد من الفساد المالي والاختلاس وذلك بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين بالمنظومة وتدعيم الرقابة المستمرة على المعاملات الحكومية للحد من الفساد.

وهدفت دراسة (2015) Shannak إلى تقييم نظام (GFMIS) في الأردن من خلال دراسة حالة للنظام لمعرفة مشكلات تطبيق النظام بالإضافة إلى نتائج التطبيق على الأداء الحكومي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام ساعد الوحدات الحكومية في أداء مهامها بمعدل أسرع مما كانت عليه، بالإضافة إلى أن أتمتة كافة المعاملات المالية ساعد على تيسير الإجراءات الرقابية وزيادة مستوى الشفافية والوصول اللحظي للمعلومات وزيادة كفاءة وفعالية الرقابة على المال العام.

كما تناولت دراسة (2017) Hamdan مدى التوافق بين نظام (GFMIS) ومتطلبات نظام الرقابة الداخلية، والتي تساهم في تحقيق فعالية الرقابة من خلال (بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المتابعة) في القطاع الحكومي الأردني، وخلصت إلى وجود قدر متوسط من التوافق، وأن تطبيق نظام (GFMIS) يوفر مقومات الرقابة الفعالة على الأداء، وتوفير بعض المعلومات التي تخدم الأنشطة الرقابية، وأوصت بضرورة تطوير النظام الإداري والمحاسبي وتبني المعايير الدولية للتقارير المالية لتطوير نظام إعداد التقارير المالية والمحاسبية لتمكين السلطة التنفيذية من متابعة أداء المؤسسات الحكومية والتأكد الاستغلال الأمثل للموارد.

واهتمت دراسة محمد (2017) بتناول العلاقة بين نظام (GFMIS) وما يشمله من نظم والرقابة على المال العام، ومدى نجاح النظام في دعم الإصلاح المالي، ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام ومكافحة الفساد المالي المستشري في الجهاز الحكومي، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء كبديل عن نظام الموازنة التقليدي، ومدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق أهدافه وذلك بالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تصميم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في جميع الوحدات الحكومية، والتنسيق مع وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات للعمل على تفعيل قواعد بيانات قومية، وأيضاً التنسيق مع البنك المركزي بشأن إمكانية التدفقات النقدية الحكومية، وأنه يجب تبني المزيد من الإجراءات للرقابة على المال العام حيث أن تطبيق النظام المقترح لن يكفي للمحافظة على المال العام، ولا بد من تقليص الإنفاق الحكومي الغير فعال وتقليل التالف والفاقد.

بينما هدفت دراسة مشكور (2018) إلى عرض صعوبات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية، ودراسة مدى استجابة النظام الإداري للوحدات الحكومية والنظام المحاسبي للتحويل إلى تطبيقها، بالإضافة إلى أثر تطبيق الموازنة على النظام الرقابي، وقد توصلت إلى تحقق العديد من المزايا بتطبيق موازنة البرامج والأداء ومنها تحقيق ضبط الإنفاق الحكومي وتوفير الموارد اللازمة للإنفاق على البرامج الرئيسية، وتحقيق الرقابة المستمرة على الأداء الحكومي، وتعتبر أداة فعالة للتخطيط، ولكنها تحتاج إلى قدر كبير من المعلومات للتخطيط، ووضع مقاييس للأداء، وكوادر بشرية مدربة، ووضع إطار قانوني ملزم للوحدات الحكومية بالتحويل إلى إعداد مشروع موازنتها بناء على موازنة البرامج والأداء.

وتناولت دراسة (2020) Yaokuma تنفيذ نظام (GFMIS) في أوغندا وأهداف النظام ومعوقات تطبيقه كضعف البنية التحتية التكنولوجية وقلة الكوادر المدربة للتعامل مع النظام والمقاومة المستمرة من المستخدمين في الوحدات الحكومية، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام (GFMIS) يسهم بشكل واضح في الحد من الفساد وسوء إدارة المال العام، كما ناقشت دراسة تعلق (2020) اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادئ الحوكمة وباستخدام نظام (GFMIS) وتحليل العلاقة بينه وبين أبعاد ومتطلبات نظام الرقابة الداخلية، ومدى ملائمة مخرجات النظام من معلومات لكافة الأطراف المستفيدة، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق النظام يعتبر اتجاه عالمي لإصلاح نظام المالية العامة، ويساعد في علاج أوجه قصور المحاسبة الحكومية وزيادة مصداقية المعلومات المالية وملائمتها لعملية اتخاذ القرارات، وفرض ضوابط الرقابة المالية من خلال رقابة كافة المعاملات الحكومية والتوضيح الدقيق للموقف النقدي لدى حساب الخزينة الموحد.

بينما ناقشت دراسة حافظ (2021) دور تدريب العنصر البشري في العلاقة بين نظام (GFMIS) وفعالية الرقابة الداخلية، وبيان أهمية تطبيق النظام في المؤسسات الحكومية والعوامل المؤثرة فيه، والتي تضمن نجاح النظام، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين تطبيق النظام ومحاور نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المتابعة). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف معنوي بين فئات الاستقصاء عن أهمية نظام (GFMIS) وذلك حسب وظيفة المستقصى منهم، وهناك تأثير إيجابي لتطبيق النظام على محاور الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة توافر الكوادر الفنية المدربة على تطبيق النظام والحد من مقاومة المستخدمين، وعقد المزيد من الدورات التدريبية، وضمان التواصل المستمر مع المستخدمين لفهم عمل النظام وتقادي حدوث الأخطاء، واستكمال تطبيق النظام في كافة الهيئات والانتقال إلى موازنة البرامج والأداء وتحقيق الربط الإلكتروني بين كافة هيئات الدولة لضمان انجاز الأعمال والوصول إلى الشفافية. وهذا ما توصلت إليه دراسة محمد (2021) والتي أوصت بضرورة الاهتمام بالنظام لضمان تحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية وخفض حالة عدم التأكد وتوفير المعلومات الملائمة والحد من الفساد المالي وتحقيق ضبط الإنفاق الحكومي، واتساع مجال تطبيق النظام في الوحدات الحكومية، كذلك ضرورة تطبيق موازنة البرامج والأداء.

وتهدف دراسة محروس (2021) إلى تناول مشكلات نظام المحاسبة الحكومية وطرق علاجها وكيفية الاستفادة من التطور الإلكتروني لعلاج هذه المشكلات وتحديات ومخاطر تطبيق التكنولوجيا في الوحدات الحكومية، وتوصلت من خلال الدراسة الميدانية إلى وجود توافق كبير على وجود العديد من المشكلات التي يعاني منها نظام المعلومات الحكومي الذي يواجه العديد من جوانب القصور وتعد أبرزها اعتماده على موازنة البنود وبالرغم من تأكيد عدم قدرتها على توفير المعلومات وإصلاح النظام المالي، وبالاتجاه نحو الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لإصلاح المالية العامة يتحقق العديد من المزايا منها إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء، ومتابعة أداء الوحدات الحكومية في ضوء خطط محددة تلزم بتحقيقها، وتتبع

العمليات المالية وإدارة التزامات الوحدات الحكومية، وزيادة جودة التقارير المالية، والسيطرة على الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة، وتوفير قاعدة بيانات إلكترونية عن الأداء الحكومي.

ويخلص الباحثان مما سبق إلى اتفاق غالبية الدراسات السابقة في أن تطبيق نظام (GFMIS) يساهم في تطوير نظم الرقابة الداخلية والحد من إهدار المال العام والاختلاس. لذا يمكن اشتقاق الفرضية الثالثة للبحث وهي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) وتعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة.

6- منهجية الدراسة

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك باستعراض الدوريات والرسائل العلمية والبحوث العلمية والمراجع والمنشورات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تتناول دراسة الإطار النظري لنظام حساب الخزانة الموحد من حيث المفهوم وأهدافه وأهميته ومرحل التطبيق ومتطلباته والقرارات الوزارية المتعلقة بالنظام، وعرض تجارب بعض الدول في تطبيق النظام، وأيضاً تأثر المحاسبة الحكومية بتطبيق نظام حساب الخزانة الموحد. بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي، والذي يعتمد على الدراسة الميدانية وما تتضمنها من أدوات لاختبار فرضيات الدراسة، والاستعانة بأراء المتخصصين في وزارة المالية المصرية والذين يمثلون مجتمع الدراسة وذلك من خلال قائمة استقصاء لاختبار فرضيات الدراسة.

7- تنظيم الدراسة

القسم الأول: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
القسم الثاني: تطوير الموازنة العامة للدولة.
القسم الثالث: الدراسة الميدانية.

القسم الأول

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

من واقع الممارسات العلمية في مصر قامت وزارة المالية المصرية بصياغة تعريف لمنظومة (GFMIS) وهو "نظام إلكتروني يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويشمل كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بداية مرحلة التخطيط الاستراتيجي انتهاء بمرحلة المحاسبة والإبلاغ"، بينما وزارة المالية الأردنية عرفت منظومة (GFMIS) بأنها "نظام مالي ومحاسبي وإداري وحكومي محوسب ومتكامل، يربط كافة العمليات المالية والمحاسبية والإدارية لكل الوزارات والمصالح الحكومية مع وزارة المالية، ويتكون من برمجيات متخصصة جاهزة مرنة قابلة للتكيف بما يخدم جميع الوظائف ومجالات الإدارة المالية الحكومية المختلفة من إدارة المدفوعات والمقبوضات وإدارة النقد والمشتريات والمخازن وإدارة المشاريع وإعداد الموازنة العامة والأستاذ العام".

ويتكون نظام (GFMIS) من مجموعة من النظم الفرعية والتي يعتبر أهمها هو نظام الأستاذ العام، فهو يمثل قاعدة البيانات الرئيسية لنظام (GFMIS) ويشمل كافة المعاملات والأنشطة الحكومية والقرارات. ويمكن نظام الأستاذ العام من المتابعة اللحظية لأداء الوحدات الحكومية وصرف الاعتمادات بما يضمن تسجيل كافة طلبات الصرف والعمليات المحاسبية، وبيان تأثيرها على أرصدة الوحدات الحسابية على أن يتولى مسئولية المناقشات والتعويضات لاستكمال عمليات الصرف وتحقيق الخطط المستهدفة، وخلال هذه المرحلة من تنفيذ الموازنة يساهم الأستاذ العام في تفعيل مقطع البرامج على شجرة الحسابات، من خلال ارتباط عمليات الصرف ببرامج محددة تبرر عمليات الصرف ويتم الصرف في ضوءها، مما يساعد على التحول نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء، وزيادة فعالية الصرف لتحقيق المستهدف وتقييم أداء الوحدة الحكومية (عبد العزيز، 2017). فإن ارتباط نظام الأستاذ العام بالأنظمة الفرعية الأخرى من خلال نقل جميع البيانات من الأنظمة الفرعية إليه في شكل قيود محاسبية تعتمد على نظام التقييد المزدوج، يساهم في ارتباط نظام الأستاذ العام بكافة مراحل الموازنة العامة للدولة بداية من مرحلة إعداد الموازنة ومروراً بالتنفيذ وصولاً إلى مرحلة الرقابة وإعداد التقارير، ويتم الاعتماد عليه لتوزيع المخصصات على الهيئات الموازنية والوحدات الحسابية التابعة لكل منها بمجرد اعتماد الموازنة من السلطة التشريعية وتخصيص الاعتمادات (Kofahe et al, 2019 ، موقع وزارة المالية الإماراتية ، 2021).

من خلال المتابعة المستمرة واللحظية لأداء الوحدات الحكومية وكافة القطاعات المعنية بالتنفيذ يتمكن نظام (GFMIS) من إصدار تقارير وقوائم مالية لحظية تساهم في زيادة الشفافية المالية، وتساعد في إعداد الحسابات الختامية في وقتها المحدد، وإجراء التحليل المالي للموازنة للوصول إلى نسب الانجاز وتحديد الانحرافات، ووضع الحلول لمواجهتها، وضمان عدم تحقيقها مستقبلاً، وذلك ينعكس مباشرة على جودة عملية اتخاذ القرارات وإمداد السلطة التشريعية والجهات الرقابية بكافة التقارير المالية اللازمة (عبد العزيز، 2017؛ Youssef and Alsharari, 2017، محمد، 2021؛ موقع وزارة المالية الكويتية، 2021؛ موقع وزارة المالية المصرية، 2021).

1- جهود الحكومة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

بدأت الحكومة في اتخاذ أولى خطواتها نحو التحول من النظم اليدوية إلى النظم الحديثة لإصلاح الإدارة المالية، حيث تم البدء في تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كجزء من تطبيق وتفعيل الشبكة المالية المصرية وذلك بالإضافة إلى نظام حساب الخزينة الموحد ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني. فقد كانت البداية في عام 2004 بمكنة إعداد الموازنة العامة للدولة بداية من مرحلة إدخال رأي الجهة وحتى مرحلة صدور قانون الموازنة العامة للدولة، وتوسعت وزارة المالية في تطبيق مشاريع المكنة بالوزارة كنموذج تجريبي وفي حال نجاح التطبيق يتم تعميم التجربة على باقي الوزارات، حيث تمت مكنة الوحدات الحسابية لقطاع الأمانة العامة وقطاع مكتب الوزير وقطاع التمويل مكنة شاملة على كافة التطبيقات المالية الموازنية، ثم مكنة الهيئات الموازنية بتدريب وكلاء الحسابات على إدخال مشروع موازنة رأي الجهة وإدخال استمارة 75 ع ح شهرياً لتحقيق التداول الإلكتروني للبيانات، وخلال عام 2009 تم

ميكنة جميع الهيئات الموازنة على إدخال مشروع رأى الجهة وميكنة 70% تقريبا من الوحدات الحسابية على إدخال استمارة 75 ع.ح (موقع نظام GFMS، 2021)، ولكن مع بداية عام 2011 والأحداث السياسية توقف تنفيذ المشروع، ثم بدأت وزارة المالية في عام 2012 ميكنة منظومة الأجور بالتطبيق على بعض قطاعات وزارة المالية.

وفي إطار العمل على تقديم حلول للمشكلات الناجمة عن تطبيق النظام، تعاقدت وزارة المالية مع شركة TE-DATE لتوفير خطوط أرضية بالإضافة إلى الخطوط الهوائية، وذلك في إطار التغلب على مشكلة بطء عمل السيرفر وربط مركز معلومات وزارة المالية بخط ألياف ضوئية لضمان سرعة وجود تشغيل المنظومة، والعمل على توفير وشراء أجهزة حاسبات جديدة (أحمد، 2020؛ رشيد، 2018). وذلك بجانب العمل على تطوير التشريعات القانونية وهي قانون 53 لسنة 1971 بشأن الموازنة العامة للدولة وقانون 127 لسنة 1981 بشأن المحاسبة الحكومية والتي لا تناسب بيئة العمل التكنولوجية، ولذلك قامت وزارة المالية بوضع مقترح قانون المالية العامة الجديد وتقديمه إلى مجلس الوزراء الذي أحال القانون لمجلس النواب لمناقشته وإقراره (مرعي، 2019)، موقع وزارة المالية المصرية، (2021).

2- النظم المكتملة لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

أولاً: نظام حساب الخزانة الموحد

صدر قانون رقم 139 لسنة 2006 لتعديل بعض أحكام القانون رقم 127 لسنة 1981، حيث أُلزم وزارة المالية بدمج كافة الحسابات الحكومية للجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية في حساب مصرفي واحد وهو حساب الخزانة الموحد، على أن يتم إنشائه لدى البنك المركزي تحت إشراف وزارة المالية. وتعتبر الوحدة الحسابية المركزية هي المسؤولة عن تنظيم الوظائف الرئيسية للخزينة كالمقبوضات والمدفوعات وإجراء عمليات التسوية (مرعي، 2019ب)، حيث تتلقى أوامر الدفع من الوحدات الحكومية مرفق معها ما يؤيدها من مستندات وتقارير. وتتمثل دورة العمل فيما بين البنك المركزي المصري والوحدة الحسابية المركزية، بأن تقوم الوحدة الحسابية المركزية بإصدار أمر تحويل للبنك المركزي بالخصم على حساب الخزانة الموحد مقابل الإضافة لحساب المستفيد طرف البنك التجاري أو حساب الفرع الرئيسي، ومرفق معه تفاصيل المبلغ المضاف إليه من حيث اسم المستفيد ورقم حسابه واسم الفرع المفتوح طرفه. فإن نظام حساب الخزانة الموحد ساهم في الحد من عمليات الفساد المالي وتوفير نظام معلومات متكامل يمكن من تحقيق الإدارة النقدية السليمة حيث توفير المعلومات عن المعاملات الحكومية والربصيد النقدي المتاح مما يسهم في تعظيم الاستفادة من السيولة (Ajugwe and Alphonsus, 2020).

ثانياً: نظام الدفع والتحويل الإلكتروني

التعامل على حساب الخزانة الموحد يعتمد بشكل أساسي على نظام الدفع والتحويل الإلكتروني، ومنذ نشأة الحساب الموحد في 2006 اعتمدت الحكومة على وسائل الدفع والتحويل التقليدية للتعامل على الحساب الموحد، وذلك بالخصم والإضافة عن طريق الشيكات المسحوبة على البنك المركزي وبنك الاستثمار القومي وأذون الصرف (ع.ح) مسحوبة على هيئة البريد المصري.

ويعتمد النظام على مجموعة من المقومات التي تساعد في نجاحه، فيعمل النظام على إنشاء وتشغيل وإدارة المركز الرئيسي للدفع والتحويل الإلكتروني، وذلك في إطار وجود شبكة معلومات لتبادل البيانات الإلكترونية بين المركز الرئيسي وجميع الجهات المنوط بها التعامل مع المنظومة، وتشمل وجود ربط شبكي مع البنك المركزي وبنك الاستثمار والوحدات الحكومية والهيئات الأيرادية والقطاع المصرفي وهيئة البريد، وأيضاً قطاعات إعداد وتنفيذ وتمويل الموازنة العامة للدولة بجانب تأمين وسرية البيانات الحكومية وتركيب وتشغيل وإدارة ماكينات الصرف الآلي ونقاط الدفع الإلكتروني (عبد العزيز، 2017).

جهود تطبيق نظام الدفع والتحويل الإلكتروني

بدأت وزارة المالية التطبيق الجزئي للنظام بالتحويل من النظام التقليدي النقدي إلى النظام الإلكتروني، وذلك منذ إنشاء الحساب الموحد 2006 وإغلاق الحسابات المصرفية للوحدات الحكومية لدى البنك المركزي داخل الحساب الموحد ليتم إدارته من خلال الوحدة الحسابية المركزية. وقد تعاقدت وزارة المالية مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية (e-finance) منذ 2007 لإنشاء وتشغيل المركز الرئيسي للدفع والتحويل الإلكتروني، ووضع أسس شبكة قنوات الدفع الإلكترونية، وهي ماكينات الصرف الآلي ونقاط الدفع الإلكتروني، لسهولة تقديم الخدمات الحكومية (عبد العزيز، 2017)، وذلك تمهيداً لتنفيذ قرار وزير المالية رقم 207 لسنة 2008 بإنشاء وحدة الدفع والتحويل الإلكتروني بوزارة المالية لمتابعة تنفيذ المنظومة، وخلال 2009 بدأت الحكومة في تفعيل العديد من الخدمات، حيث بدأت بسداد مستحقات العاملين والموردين من خلال المنظومة والعمل على توسع شبكة قنوات الدفع، بالإضافة إلى القيام بأول عملية تحويل إلكتروني للجمارك والضرائب، ولكن لم يستكمل التطبيق نظر للأحداث السياسية في 2011.

وقد أصدرت وزارة المالية منشور رقم 7 لسنة 2017 بحظر إصدار الشيكات الورقية، وجاءت الكتب الدورية (91-93-94) لسنة 2017 والتي أقرت ببدء وقف التعامل بالشيكات الحكومية لجميع أجهزة الدولة والصناديق والحسابات الخاصة اعتباراً من 30 نوفمبر 2017، والتحول إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بشكل كامل في جميع عمليات الإنفاق الحكومي، من خلال إصدار الوحدة الحسابية لأوامر الدفع الإلكترونية لسداد جميع مستحقات المتعاملين معها (رشيد، 2018)، وذلك بالتكامل مع منظومة الحساب الموحد (TSA)، في ظل إغلاق 61 ألف حساب لكل جهات الدولة، لترسيخ أسس التحويل نحو وسائل الدفع غير النقدية، والتي ينتج عنها إضافة في الحسابات المصرفية للمستفيدين باستخدام احدي الوسائل الغير نقدية التي اقراها البنك المركزي، ومنها أوامر التحويل والإيداع، وبطاقات الائتمان، واستخدام التطبيقات الإلكترونية بالهاتف المحمول.

وفي نفس السياق أصدرت الوزارة قانون رقم 18 لسنة 2019 لتنظيم استخدام وسائل الدفع الغير نقدية لإجراء المعاملات المالية، وألزمت المادة رقم (3) من القانون جميع الهيئات والوحدات الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات الإدارة المحلية بسداد كافة المستحقات المالية للأشخاص الاعتبارية والأشخاص الطبيعية من خلال نظام الدفع الإلكتروني، وكذلك ألزمت المادة رقم (4) من القانون استخدام نظام التحويل الإلكتروني لتحصيل كافة الإيرادات والرسوم الحكومية، التي تنتج من أداء الخدمات العامة للجمهور، على

أن تعمل الوحدة الحكومية على توفير وسائل للدفع الغير نقدي في منافذ التحصيل لديها. وتعالج الشبكة المالية الحكومية التي تديرها شركة e-finance 500 مليون معاملة مقابل 1.6 تريليون جنيه مصري بين المدفوعات الحكومية والمتحصلات (موقع شركة e-finance، 2020). وتتكون منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني من نظام الدفع الالكتروني ونظام التحصيل الالكتروني.

أ. نظام الدفع الالكتروني

تقوم الحكومة من خلال نظام الدفع الالكتروني بالوفاء بكافة التزاماتها ومنها مستحقات العاملين بالجهاز الإداري للدولة والمعاشات، وسداد جميع مستحقات العاملين بالجهات الحكومية باختلاف مسمياتها وقيمتها الكترونيا من خلال تحويلها من الحساب الموحد إلى حساباتهم البنكية، التي أنشأتها وزارة المالية ويتم الصرف باستخدام كروت ATM، وذلك في ظل إلزام جميع الجهات الحكومية بتطبيق منظومة الدفع الالكتروني لمستحقات العاملين، وحظر التعامل النقدي إلا في الضرورة القصوى وبعد الرجوع إلى وزارة المالية (قرار رئيس مجلس الوزراء 123 لسنة 2017: الدفع الالكتروني لمستحقات العاملين)، بالإضافة إلى سداد مستحقات الموردين نظير تقديم خدمات إلى الجهات الحكومية من خلال إصدار أوامر الدفع، وإضافة المستحقات إلى حساباتهم البنكية أو من خلال إصدار بطاقات الدفع المقدم على إحدى الجهات المشاركة في المنظومة سواء هيئة البريد أو احد البنوك التجارية، بجانب مجموعة من المدفوعات الكترونية أخرى كاشتراكات النقابات، الصناديق، النفقات).

ب. نظام التحصيل الالكتروني

لقد ترتب على استخدام الشيكات الورقية في الجهات الحكومية العديد من المشكلات، حيث ساعدت على نشي صور الفساد المالي، ولذلك كان هناك ضرورة للاستغناء عن طرق التحصيل التقليدية من شيكات وتوريد نقدي وأذون صرف، واستخدام التقدم التكنولوجي في الاعتماد على وسائل تحصيل حديثة ومتطورة، حيث يتم تحصيل كافة المستحقات الحكومية بما تتضمنه من مستحقات ضريبية وجمركية من خلال نظام الدفع والتحصيل الالكتروني، وذلك في ضوء قرار وزير المالية رقم 269 لسنة 2018 والمعدل بقرار رقم 760 سنة 2018، والذي أكد على حظر التعامل النقدي لتحصيل المستحقات للمبالغ أكثر من 500 ج اعتبارا من أول مايو 2019.

وأشار الكتاب الدوري رقم 38 لسنة 2012 إلى أنه تم استحداث وسائل تحصيل عن طريق النظم الآلية الحديثة، حيث تتوافق مع نظام التحصيل الالكتروني، فتم إصدار بطاقات السداد الالكترونية المحلية والدولية المدفوعة، والتي تمكن من إجراء التحويلات البنكية عن طريق ماكينات الصرف الآلية ونقاط البيع الالكتروني والهواتف النقالة وشبكة المعلومات، وأتاحت وزارة المالية العديد من آليات التحصيل المرحلية، والتي يتم من خلالها تنفيذ المتحصلات الحكومية.

القسم الثاني

تطوير الموازنة العامة للدولة

أصبح تطوير الموازنة العامة أمر حتمي في ظل اتجاه الحكومة نحو الاعتماد على التكنولوجيا ويمكن كافة المعاملات وإنشاء شبكة معلومات موحدة، حيث إن موازنة البنود لا يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات هذا التطور، ولا تتمكن من إمداد النظام بالمعلومات الدقيقة في التوقيت المناسب، فالانتقال إلى موازنة البرامج والأداء يحقق الرقابة على المخرجات بدلاً من الرقابة على المدخلات، أي من الرقابة على استخدام المال العام والرقابة المالية إلى الرقابة على الأداء ونتائج الأعمال، وبيان مدى توافقها مع النتائج المرجوة من التنفيذ، ومدى فعالية الإنفاق في تحقيق الأهداف وتحديد نسب الإنجاز، وتهتم الموازنة بتقييم النشاط الحكومي في ضوء البرامج والأنشطة والأهداف المحددة، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات حكومية دقيقة وتعكس الواقع العملي وتعتمد في تصنيفها على أساس البرامج والأهداف، ويمكن من إجراء المقارنات بينهم (الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية، 2020)، بالإضافة إلى العديد من المزايا الأخرى، ومنها ما يلي:

- تخصيص الاعتمادات في ضوء الأهداف المخطط تحقيقها والتي تعتمد على ربط المدخلات بالمخرجات (موقع وزارة المالية الإماراتية، 2020).
 - تعتمد المخصصات المالية على تحديد التكلفة الكلية للبرامج والأنشطة والبنود التابعة لها وليس على أساس بنود منفصلة (بدري، 2018).
 - توفير بيانات تفصيلية عن تكاليف البرامج والأنشطة للجهات المعنية بتخصيص الاعتمادات وتحقيق التوزيع العادل والكفء للموارد المالية المتاحة على الجهات المعنية بالتنفيذ كالهيئات والوحدات الحكومية (هاشم، 2017)
 - توجيه أداء الوحدات الإدارية لتحقيق أهداف محددة تتوافق مع الأهداف والبرامج الرئيسية للموازنة العامة (عز الدين وبيبرش، 2020).
 - تقدير تكاليف الأنشطة والبرامج الفرعية لضمان تحقيق الأهداف المخططة بمستويات الأداء المطلوبة (عبد الواحد، 2019).
- وخلال العام المالي 2018/2017 تم البدء في إجراءات تطبيق موازنة البرامج والأداء لبعض الوزارات، وذلك وفقاً للتقسيم الاقتصادي حيث شملت على 7 وزارات وهي (الصحة والسكان، النقل، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، التعليم العالي والبحث العلمي، التربية والتعليم الفني، التضامن الاجتماعي) وتم اختيار هذه الوزارات للمرحلة الأولى لتقديمها خدمات ترتبط بالمواطن مباشرة (هاشم، 2017)، وسعت وزارة المالية لزيادة نطاق تطبيق موازنة البرامج والأداء، حيث تم إضافة تسعة وزارات داخل نطاق التطبيق وهي (التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، التجارة والصناعة، التموين والتجارة الداخلية، الشباب والرياضة، البيئة، التنمية المحلية، القوى العاملة، الآثار، المالية)، وذلك خلال العام المالي 2019/2018 بالإضافة إلى التطبيق على مديريات الخدمات التابعة لوزارات المرحلة الأولى في المحافظات المختلفة، ونتيجة لنجاح الوزارات في التحول نحو تطبيق الموازنة، وجهت الحكومة إلى زيادة عدد الوزارات لتصل إلى 22 وزارة خلال العام المالي 2020/2019 وذلك بزيادة 6 وزارات كمرحلة

ثالثة وهى (الثافة، الموارء المائية والرئ، التعاون الءولى والاسءءمار، الكهراء والطاقة، البءرول والثروة المعدنية، الهجرة).

وقء وءهء وزارة المالية الهءاء الهكومية إلى إءاء الموازنة المالية للعام المالي 2021/2020 وفق موازنة البرامج والأءاء بءانب الموازنة الاعءماءاء والبئوء، وذلك بعء رفع وءعفل موازنة البرامج والأءاء على شبكة منظومة GFMIS، وبذلك ءهه الهكومة نحو الءطبلق الشامل للموازنة البرامج والأءاء فى كافة الوزاراء والبالعة 31 وزارة، فإن إءاء موازنة البئوء بءانب موازنة البرامج والأءاء ساعء فى رفع كفاءة الإنفاق العام وءءسفن مسءوى الهءماء وءءفلق الرقابة الفعالة للأءاء فى ضوء ما ءم انءازه من برامج وءنففء البئوء والأنشءة المءءة لكل برنامج، بالإضافة إلى ءءفلق المرونة لمواجهه الأزماء المءءفة وءءفءاً ءائءة كوروناء، وقء قءمء ٥٧٥ هءة حكومية من إءمالي ٦١٤ هءة و45 هئئة اقءصاءفة من إءمالي 60 هئئة موازنة البرامج والأءاء الخاصة بها.

قانون المالية العامة الموءء

ءسعى الهكومة لءءوئر القوانفن المنظمة للأءاء المالي لمءاءة اسءءباب الءءفرفاء الءى طراء على الأوضاع المالية والاقتصاءفة، ولمءالعة ءضارب بعض النصوص القانونية، والأءء بءوصفاء المؤسساء الءولية فى شأن ءءوئر الأءاء المالي، والءى منها ءءوئر إءاء وءنففء الموازنة والرقابة، وءءفء الأساس المءاسبى للءوافق مع المئكئة الهكومية والءءول الرقمي الءى ىءم ءالئاً، وأءرء الهكوماء على فءراء زمنية طوئلة العفء من الءءفلاء على القوانفن واسءءءاء قوانفن ءءماشى مع الأوضاع المالية والاقتصاءفة فى ذلك الوقت، وأءى ذلك إلى وءوء قصور وءءاقضاء بفن مواد القوانفن ومنها الءءعارض بفن الماءة رقم 12 والماءة رقم 4 من قانون الموازنة العامة رقم 53 سنة 1973 والمعءل بقانون 87 سنة 2005، ءفء نصء الماءة رقم 12 على إءاء الموازنة وفقاً للأساس النقءى، بفنما نصء الماءة رقم 4 على إءاء الموازنة وفقاً للءصنفى الاقءصاءفى والإءارى فى ضوء برامج ومشروءاء ءلال مءة أقصاءها 5 سنواء من ءارىء العمل بالقانون، فهى بءلك وءهء نحو الاعءماء على موازنة البرامج والأءاء وءعفل ءطبلقها ءلال 5 سنواء وبءلك فظهر الءءارض بفن الماءفن، ءفء أءءء العفء من الءراءاء والءءارب على عءم ملاءمة ءطبلق الأساس النقءى فى ظل موازنة البرامج والأءاء، فهو لا فلبى اءءفاءاء الموازنة من ءءلفاء ءقفة عن الءءفقاء النقءفة ءساعء فى وضع ءءفرفاء مالية أقرب إلى الواقع العملى، وهذا ما أءءه الءقارفر المالية الصاءرة عن الهءاء المءركزى للمءاسباء من قصور النظام المءاسبى القائم على الأساس النقءى، وذلك ءلال مرءاعة الموازناء المالية للهكومة والهءاء الإءارى ءلال فءراء مالية سابقه (رشاء، 2018).

فءكون القانون من 79 ماءة وقء ءم إقراره مؤءرا من قبل مجلس النواب، فبمءرء إقراره ءم إلغاء العمل بقانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة وقانون رقم 127 لسنة 1981 بشأن المءاسبى الهكومية، وءوففر إطار قانونى للعفء من المءارساء الءءفة والءى لم ءءمءنها القوانفن الءالفة بكافة ءءفلاءها، كالأطر الموازنفة والءءطفء المالي وموازنة البرامج والأءاء وءءوءه نحو الاسءءاءة من ءءوئر ءءنولوجفا

المعلومات في مجال المحاسبة الحكومية وتحقيق التحول الرقمي للأخذ بالممارسات الناجحة في مجال المالية العامة والتي تتوافق مع التوصيات الدولية لإصلاح المالية العامة.

يلزم القانون وزارة المالية بوضع مقترح متوسط الأجل للموازنة، حيث يتم إعداد مقترح الموازنة العامة ليشمل 3 سنوات من خلال فرضيات وتقديرات تعددها الحكومة في ضوء أهدافها وبرامجها الإستراتيجية، ويعمل القانون على وضع مفاهيم واضحة ودقيقة للمصطلحات المالية، ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالي في الجهات الإدارية مع مراعاة أفضل الممارسات في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة مع تفعيل مبدأ المشاركة في إعداد الموازنة، ووضع إطار قانوني ينص على تطبيق موازنة البرامج والأداء لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وزيادة الرقابة والمسائلة عن المال العام مع تفعيل دور جميع الأجهزة الرقابية، وتحقيق أعلى مستوى للشفافية والإفصاح في جميع مراحل الموازنة العامة للدولة، وضمان الحفاظ على الاعتمادات المالية وعدم إهدارها مع إمكانية استخدامها في السنوات التالية، وإضفاء صفة قانونية للتغيرات المتعلقة بالصرف والتحصيل الممكنة واستخدام نظم التوقيع الإلكتروني واعتبار الوثائق والمخرجات الإلكترونية لها حجية قانونية، وتحقيق فعالية الرقابة لحصر وتحديد المخالفات المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسئول.

القسم الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول هذا القسم اختبار فرضيات الدراسة للتوصل إلى دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تطوير الموازنة العامة للدولة.

1- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تطوير الموازنة العامة للدولة خلال كافة مراحلها بداية من مرحلة التخطيط للموازنة ووضع التقديرات النقدية ثم مرحلة تنفيذ الموازنة والمتابعة للحظية خلال هذه المرحلة ثم الرقابة على أداء وتنفيذ الموازنة.

2- مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة الفئات المعنية بالتعامل علي نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) حيث تم توزيع 384 استمارة استقصاء على أفراد العينة، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) قوائم الاستبيان الموزعة والصحيحة والقابلة للتحليل

بيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات الصحيحة	نسبة الاستمارات الصحيحة إلى الاستمارات الموزعة
مستخدم نظام (GFMIS)	161	144	89.44%
مراقب مالي	70	63	90%
محاسب بقطاع الموازنة	48	48	100%
محاسب بقطاع التمويل	40	35	87.5%

محااسب بقطاع الحسابات الختامية	40	40	100%
عضو هيئة تدريس	20	25	80%
الإجمالي	350	384	91.14%

يشير الجدول السابق إلى أن عدد الاستمارات الصحيحة والقابلة للتحليل 350 استمارة وذلك بنسبة استجابة تمثل 91.14% وتعتبر هذه نسبة مقبولة.

3- اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS)

وزيادة دقة التخطيط للموازنة.

التحليل الوصفي:

جدول رقم (2) تأثير تطبيق نظام (GFMIS) على زيادة دقة التخطيط للموازنة

الترتيب	نسب الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحور الأول
2	90.74%	0.57407	4.5371	توفير المعلومات الملائمة للمساعدة في التخطيط النقدي السليم.
9	86.17%	0.83043	4.3086	إتاحة معلومات تاريخية دقيقة عن السقوف المالية.
1	90.91%	0.62141	4.5457	توفير الوقت والجهد لإعداد خطط التدفقات النقدية بشكل دوري
5	88.00%	0.67285	4.4000	توفير معلومات عن الالتزامات الحكومية طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
8	86.23%	0.73210	4.3114	تقليل الفجوة بين التقديرات المالية والتنفيذ الفعلي لبنود الموازنة.
6	87.71%	0.72793	4.3857	مشاركة جميع المستويات الإدارية والوحدات الإدارية في وضع المخططات المالية في ضوء أهدافها وذلك بالتكامل مع GFMIS.
3	89.37%	0.63597	4.4686	تحقيق التكامل بين السياسات النقدية للبنك المركزي والسياسات المالية لوزارة المالية.
4	88.63%	0.73367	4.4314	المساعدة في اتخاذ قرارات وخطط التمويل
10	84.11%	0.86178	4.2057	خفض أعباء خدمة الدين.
7	86.57%	0.85179	4.3286	السيطرة على العجز المالي للموازنة.

يشير الجدول السابق إلى نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة حول دور نظام (GFMIS) في زيادة دقة عملية التخطيط للموازنة. وقد تبين موافقة معظم مفردات العينة على جميع الفقرات المتعلقة بتأثير نظام (GFMIS) على دقة التخطيط النقدي للموازنة، وذلك يتبين من خلال ارتفاع قيم الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات وأيضاً ارتفاع نسبة الموافقة عليها. وقد تم ترتيب الفقرات في ضوء نسب موافقة مفردات العينة، وجاءت آراء مفردات العينة لتحقيق أعلى نسبة موافقة بشأن مساهمة النظام في توفير الوقت والجهد لإعداد خطط التدفقات النقدية بشكل دوري بنسبة موافقة 90,91% ، ثم تليها توفير المعلومات

الملائمة للمساعدة في التخطيط النقدي السليم بنسبة موافقة 90,74%، بينما جاءت الفقرة الخاصة بتخفيض أعباء خدمة الدين لتحقيق أقل نسبة موافقة 84,11%.

التحليل الاستدلالي:

توضح نتائج الإحصاءات الوصفية في الجدول السابق، أن جميع فئات العينة أعطت أهمية مرتفعة لتأثير نظام (GFMIS) على دقة عملية التخطيط النقدي. ولاختبار صحة أو خطأ الفرضية الأولى، تم إجراء اختبار (T-Test)، فإذا كان مستوى الدلالة للقرارات أقل من 0.05. يدل ذلك على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ولكن إذا كان مستوى المعنوية للقرارات أكبر من 0.05. يدل ذلك على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، وذلك يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (3) اختبار (T-Test) للفرضية الأولى

مستوى المعنوية	قيمة T	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الأولى
0.0000	59.3026	349.000	0.4392	4.3923	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) وزيادة دقة التخطيط للموازنة

يتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لقرارات البعد الأول، مما يدل على أن آراء عينة الدراسة وفقاً لهذا البعد جاءت لصالح الآراء الموافقة والمؤيدة للتأثير الإيجابي لنظام (GFMIS) على دقة التخطيط النقدي للموازنة، وأن قيمة اختبار (T-Test) جاءت عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) وزيادة مستوى دقة التخطيط للموازنة، وعليه يتم قبول الفرضية الأولى.

2- اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS)

والالتزام بتنفيذ الموازنة.

التحليل الوصفي:

جدول (4) تأثير تطبيق نظام (GFMIS) على الالتزام بتنفيذ الموازنة.

الترتيب	نسب الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحور الثاني
7	87.03%	0.92680	4.3514	المراقبة والموافقة على التعزيزات والمناقشات.
15	82.57%	0.97712	4.1286	الحد من تجاوز السقوف المالية.
14	84.00%	0.82232	4.2000	توفير التقارير لتحديد نسب الإنجاز للبرامج الحكومية.
3	88.34%	0.69195	4.4171	توفير تقارير لحظية عن الأداء المالي.
1	90.46%	0.54409	4.5229	توفير المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرارات.
2	89.89%	0.63220	4.4943	المتابعة اللحظية لحركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
8	85.54%	0.78692	4.2771	وضع إطار محدد ومنظم لأداء الوحدات الحكومية.
5	87.37%	0.80017	4.3686	ربط أعمال الوحدات الحكومية بالقطاعات المعنية بوزارة المالية.

10	85.14%	0.80624	4.2571	التحديد الدقيق للإجراءات واللوائح عند سداد المطالبات المالية.
11	84.80%	0.73753	4.2400	مشاركة كافة المعلومات بين الأطراف المشاركة في التنفيذ.
16	81.43%	0.90083	4.0714	زيادة فعالية عمليات الشراء الحكومية مع إمكانية تتبعها.
12	84.51%	0.75544	4.2257	إمكانية تقييم البرامج الحكومية وأهدافها مع تعديلها خلال فترة تنفيذ الموازنة.
6	87.26%	0.73574	4.3629	تيسير إجراء التسويات المالية من خلال طباعة التقارير المالية من منظومة GPS.
13	84.34%	0.73297	4.2171	وضع إطار محدد للمعاملات التي تتم من خلال البنوك التجارية.
4	87.94%	0.70568	4.3971	تحقيق شفافية المعلومات المالية.
9	85.20%	0.86203	4.2600	متابعة عمليات سداد مدفوعات القروض.
17	80.34%	0.82562	4.0171	تعظيم العائد على استثمارات الفائض النقدي.

يشير الجدول السابق إلى نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة حول دور نظام (GFMIS) في الالتزام بتنفيذ الموازنة. وقد تبين موافقة معظم مفردات العينة على جميع الفقرات المتعلقة بتأثير نظام (GFMIS) على الالتزام بتنفيذ الموازنة، وذلك يتبين من خلال ارتفاع قيم الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات وأيضاً ارتفاع نسبة الموافقة عليها. وقد تم ترتيب الفقرات في ضوء نسب موافقة مفردات العينة، وجاءت آراء مفردات العينة لتحقيق أعلى نسبة موافقة بشأن مساهمة النظام في توفير المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرارات وذلك بنسبة موافقة 90,46%، ثم تليها المتابعة اللحظية لحركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بنسبة موافقة 89,89%، ثم توفير تقارير لحظية عن الأداء المالي بنسبة موافقة 88,34%. بينما جاءت إجابات مفردات عينة الدراسة لتحقيق أقل نسبة موافقة بشأن تعظيم العائد على استثمارات الفائض النقدي وذلك بنسبة 80,34%.

التحليل الاستدلالي:

توضح نتائج الإحصاءات الوصفية في الجدول السابق، أن جميع فئات العينة أعطت أهمية مرتفعة لتأثير نظام (GFMIS) على الالتزام بتنفيذ الموازنة. ولاختبار صحة أو خطأ الفرضية الثانية، تم إجراء اختبار (T-Test).

جدول (5) اختبار (T-Test) للفرضية الثانية

مستوي المعنوية	قيمة T	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثانية
0.0000	56.7317	349.0000	0.4231	4.2830	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) والالتزام بتنفيذ الموازنة

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لفقرات البعد الثاني، مما يدل على أن آراء عينة الدراسة وفقاً لهذا البعد جاءت لصالح الآراء الموافقة والمؤيدة للتأثير الإيجابي لنظام (GFMIS) على الالتزام بتنفيذ الموازنة، وأن قيمة اختبار (T-Test) جاءت عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMIS) والالتزام بتنفيذ الموازنة، وعليه يتم قبول الفرضية الثانية.

3- اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMS) وتعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة.

التحليل الوصفي:

جدول (6) تأثير تطبيق نظام (GFMS) على تعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة

الترتيب	نسب الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحور الثالث
9	84.00%	0.74557	4.2000	تعظيم الرقابة على البرامج والأنشطة المصاحبة لتنفيذ الموازنة.
10	83.83%	0.72644	4.1914	تحقيق رقابة فعالة على المقبوضات والمدفوعات بالاعتماد على الحسابات المصرفية.
1	87.31%	0.67112	4.3657	إحكام السيطرة على المدفوعات الحكومية من خلال أوامر الدفع وأوامر التحويل الإلكترونية.
3	85.54%	0.77592	4.2771	تعزيز المسائلة المالية لعمليات الصرف.
7	84.29%	0.79923	4.2143	الحد من عمليات الاختلاس والفساد المالي.
12	82.80%	0.71844	4.1400	تفعيل إجراءات الرقابة على الأداء أثناء تنفيذ الموازنة.
6	84.69%	0.75850	4.2343	استحداث إجراءات للرقابة المالية خلال تنفيذ الموازنة.
5	84.74%	0.73652	4.2371	استحداث العديد من نقاط الفحص بداية من إصدار أوامر الدفع حتى تحويل المبالغ للمستفيدين.
8	84.17%	0.75279	4.2086	تقييم كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية.
14	82.57%	0.82444	4.1286	توفير المعلومات والسلطة التنفيذية لتعديل نظام الرقابة الداخلي وتغيير مسؤوليات الموظفين داخل الهيكل التنظيمي في ضوء ما يطرأ من تحديث لنظام العمل.
2	86.29%	0.68011	4.3143	توفير مجموعة من التقارير المالية التي تساعد في تيسير عملية الرقابة.
4	85.20%	0.70068	4.2600	إجراء مقارنات صحيحة بين موازنات السنوات المالية المختلفة.
11	83.37%	0.75522	4.1686	التحديد الدقيق للأدوار والمسؤوليات لكافة المستويات الإدارية داخل الوحدة الحسابية.
13	82.63%	0.79388	4.1314	إجراء تعديلات مستمرة على اختصاصات العاملين بالوحدات الحكومية والمسؤولين عن مباشرة الأعمال المالية.

يشير الجدول السابق إلى نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة حول دور نظام (GFMS) في تعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة. وقد تبين موافقة معظم مفردات العينة على جميع الفقرات المتعلقة بتأثير نظام (GFMS) على تعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة، وذلك يتبين من خلال ارتفاع قيم الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات وأيضاً ارتفاع نسبة الموافقة عليها. وقد تم ترتيب الفقرات في ضوء نسب موافقة مفردات العينة، وجاءت آراء مفردات العينة لتحقيق أعلى نسبة موافقة

بشأن مساهمة النظام في إحكام السيطرة على المدفوعات الحكومية من خلال أوامر الدفع وأوامر التحويل الإلكترونية وذلك بنسبة موافقة 87,31% ، ثم توفير مجموعة من التقارير المالية التي تساعد في تيسير عملية الرقابة بنسبة موافقة 86,29%، ثم تعزيز المسائلة المالية لعمليات الصرف بنسبة موافقة 85,54%. بينما جاءت إجابات مفردات عينة الدراسة لتحقيق أقل نسبة موافقة بشأن توفير المعلومات للسلطة التنفيذية لتعديل نظام الرقابة الداخلي وتغيير مسؤوليات الموظفين داخل الهيكل التنظيمي في ضوء ما يطرأ من تحديث لنظام العمل وذلك بنسبة 82,57%.

التحليل الاستدلالي:

توضح نتائج الإحصاءات الوصفية في الجدول السابق، أن جميع فئات العينة أعطت أهمية مرتفعة لتأثير نظام (GFMS) على الالتزام بتنفيذ الموازنة. واختبار صحة أو خطأ الفرضية الثالثة، تم إجراء اختبار (T-Test).

جدول (7) اختبار (T-Test) للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMS) وتعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة	4.2194	0.5704	349.0000	39.9927	0.0000

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لفقرات البعد الثالث، مما يدل على أن آراء عينة الدراسة وفقاً لهذا البعد جاءت لصالح الآراء الموافقة والمؤيدة للتأثير الإيجابي لنظام (GFMS) على تعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة، وأن قيمة اختبار (T-Test) جاءت عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام (GFMS) وتعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة، وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

التحليل الإضافي:

تعتبر الفئات الأكثر تعامل ودرابة بنظام (GFMS) هم مستخدمي النظام ومراقبي الحسابات ومحاسبي قطاع الموازنة وقطاع التمويل وقطاع الحسابات الختامية. وقد تم تحليل بيانات المستقصى منهم لتحديد ما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين مفردات عينة الدراسة وفقاً لوظيفة المستقصى منه والمؤهل الدراسي له.

جدول (8) اختبار كروسكال والاس لقياس التباين حسب الوظيفة

وظيفة المشارك في الاستقصاء	المتوسط الترتبي	كروسكال والاس	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الأول: دقة التخطيط للموازنة	182.34	41.35	0.00	دال عند مستوى معنوية
مستخدم نظام (GFMS)	117.11			
مراقب مالي	188.05			
محاسب بقطاع الموازنة				

0.05			224.16	محاسب بقطاع التمويل	
			152.35	محاسب بقطاع الحسابات الختامية	
			241.20	عضو هيئة تدريس	
دال عند مستوى معنوية 0.05	0.01	15.28	171.05	مستخدم نظام (GFMS)	المحور الثاني: الالتزام بتنفيذ الموازنة
			142.99	مراقب مالي	
			185.50	محاسب بقطاع الموازنة	
			190.83	محاسب بقطاع التمويل	
			188.40	محاسب بقطاع الحسابات الختامية	
			233.35	عضو هيئة تدريس	
دال عند مستوى معنوية 0.05	0.00	17.64	171.14	مستخدم نظام (GFMS)	المحور الثالث: تفعيل الدور الرقابي للموازنة وتقييم الأداء
			157.22	مراقب مالي	
			226.24	محاسب بقطاع الموازنة	
			149.86	محاسب بقطاع التمويل	
			171.33	محاسب بقطاع الحسابات الختامية	
			195.93	عضو هيئة تدريس	

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار كروسكال والاس جاءت عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يدل على وجود فروق معنوية بين مفردات العينة وفقاً لوظيفة المستقصى منه، وذلك فيما يتعلق بتأثير تطبيق نظام (GFMS) على تطوير الموازنة العامة للدولة وكافة محاور الدراسة. حيث أن مستوى الدلالة الأقل من 5% يشير إلى وجود فروق معنوية بين مفردات العينة، بينما مستوى الدلالة الأكبر من 5% يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين مفردات العينة.

جدول (9) اختبار كروسكال والاس لقياس التباين حسب المؤهل الدراسي

الدالة	مستوى الدلالة	كروسكال والاس	المتوسط الرتبى	المؤهل العلمي	
غير دال عند مستوى معنوية 0.05	0.72	1.36	176.24	بكالوريوس	المحور الأول: دقة التخطيط للموازنة
			162.51	دبلوم دراسات عليا	
			176.23	ماجستير	
			185.36	دكتوراه	
غير دال عند مستوى معنوية 0.05	0.37	3.18	174.41	بكالوريوس	المحور الثاني: الالتزام بتنفيذ الموازنة
			157.33	دبلوم دراسات عليا	
			190.25	ماجستير	
			178.57	دكتوراه	
غير دال عند مستوى معنوية 0.05	0.67	1.57	181.89	بكالوريوس	المحور الثالث: تفعيل الدور الرقابي للموازنة وتقييم الأداء
			166.02	دبلوم دراسات عليا	

0.05			168.99	ماجستير
			170.96	دكتوراه

يتضح من الجدول السابق أن نتائج اختبار كروسكال والاس جاءت عند مستوى معنوية أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين مفردات العينة وفقا للموئل الدراسي للمستقصى منه، وذلك فيما يتعلق بتأثير تطبيق نظام (GFMS) على تطوير الموازنة العامة للدولة وكفاءة محاور الدراسة. وفي ضوء التحليل السابق يمكن الاعتماد على آراء المستقصى منه لاختبار فرضيات الدراسة

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

1-يساهم النظام في تحديد حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم التحديد الدقيق لحجم العجز النقدي، مما أثر على كفاءة الخطط التمويلية للحكومة، بالإضافة إلى حصر كافة الالتزامات على الجهات الحكومية وتحديد فترات السداد وتقليص غرامات التأخير.

2-قبول الفرضية الأولى للدراسة، وهي أن تطبيق نظام (GFMS) يؤثر على زيادة دقة التخطيط للموازنة.

3-قبول الفرضية الثانية للدراسة، وهي أن نظام (GFMS) يساهم في الالتزام بتنفيذ الموازنة.

4-قبول الفرضية الثالثة للدراسة، وهي أن نظام (GFMS) يساهم في تعزيز الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة.

ثانياً: التوصيات

1- تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMS) بتفعيل مقطع البرامج والمواقع حتى يتلنى للحكومة تحقيق الربط بين عمليات الصرف والبرامج الرئيسية والفرعية.

2- دراسة معوقات تطبيق موازنة البرامج والأداء في بيئة العمل المصرية ومحاولة الاستفادة من تطوير تكنولوجيا المعلومات للتغلب على هذه المعوقات وذلك بعد نجاح تطبيق النظم الحديثة حيث لابد من إنشاء وحدات تكلفة داخل كافة الهيئات والوحدات الحكومية كذلك تطوير الهيكل الإداري ليتناسب مع متطلبات موازنة البرامج ووضع مقاييس أداء محددة لأعمال الوحدات الحكومية.

3- سرعة الانتهاء من تطبيق كافة النظم الالكترونية الحديثة وتحقيق الربط الالكتروني بينهم وتعميم استخدامها على كافة الإدارات والوحدات والهيئات الحكومية والاقتصادية، وذلك لإحكام سيطرة الدولة على كافة مواردها وإدارة كافة الأنشطة تحت إشرافها، وضبط الإنفاق الحكومي حيث لا تتم أي عملية صرف إلا من خلال أمر دفع إلكتروني يتم إصداره من خلال منظومة المدفوعات بالتنسيق مع منظومة (GFMS) على أن تكون قيمة الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة ويتم الصرف من خلال نظام (TSA).

المراجع المستخدمة

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1. أحمد، أحمد العيسوي فؤاد (2020)، "أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
2. أحمد، أحمد العيسوي فؤاد؛ أحمد، سمير أبو الفتوح صالح؛ زغلول، أحمد حسن محمد (2020)، "أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، م40، ع3.
3. الحنيطي، خالد محمد علي (2014)، "تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني وإمكانية تطويره- دراسة ميدانية-دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن.
4. الشبل، عبد الرحمن محمد حسن (2013)، "أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن.
5. بدري، ياسر محمد طه (2018) "موازنة البرامج والأداء ودورها في تحسين الجودة المستمرة في المؤسسات العامة"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، م12، ع46، 228-244.
6. تغلب، سوزان عبد المحسن (2020)، "دراسة تحليلية لأهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادئ الحوكمة باستخدام برنامج GFMIS : دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
7. حافظ، سماح طارق أحمد (2021)، "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومية (GFMIS)"، مجلة الفكر المحاسبي، م25، ع2، 320-370.
8. داوود، ياسر إبراهيم؛ فهمي، علاء الدين عبد العزيز؛ العلي، وضحة على سالم (2021)، "دراسة تحليلية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق منظومة الحكومة الالكترونية لإغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء: دراسة تطبيقية على وزارة المالية الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، م10، ع1.
9. رشيد، سارة عبد العاطي (2018)، "أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على نظام المحاسبة الحكومية في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
10. عبد العزيز، وليد عبد الله (2017)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالي الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي.

11. عبد الواحد، جميل حلمي (2019)، "الجيل الأول من منظومات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء الحكومي: نحصاء عامين على تطبيق نموذج البرامج والأداء في مصر"، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، معهد التخطيط القومي، م27، عدد خاص.
12. عز الدين، عطية؛ بيرش، أحمد (2020)، "أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)"، *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، جامعة زيان عاشور بالجلفة، م6، ع2، 409-428.
13. محروس، رمضان عارف رمضان (2021)، "التحول الإلكتروني وتطوير نظام المعلومات الحكومي المصري: دراسة ميدانية" *مجلة البحوث المالية والتجارية*، م22، ع3، 1019-1078.
14. محمد، مؤمن فرحات السيد (2021)، "أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية (دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية)"، *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، م1، ع1، 280-376.
15. محمد، مشتاق طالب (2019)، "أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق"، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، م11، ع24، 1-24.
16. محمد، محمد راضي عطية (2017)، "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق*، م39، ع24، 60-108.
17. مرعي، أحمد هريدي محمد سيد (2019)، "إطار مقترح لتفعيل تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية في النظام المحاسبي الحكومي: دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
18. مرعي، أحمد هريدي محمد سيد (2019ب)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة التقارير المالية الحكومية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعه عين شمس، م23، ع1.
19. مشكور، سعود جايد (2018)، "استخدام موازنة البرامج والأداء أداة للتخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية بحث تطبيقي في جامعة المثنى-العراق"، *المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، م8، ع3.
20. هاشم، أحمد سعيد سيد مأمون (2017)، "جدوى ضم الصناديق والحسابات الخاصة إلى الموازنة العامة"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، معهد التخطيط القومي.
21. وزارة المالية المصرية، 2020، منشور إعداد الموازنة للعام المالي 2020-2021.
22. يونس، إيهاب محمد (2020)، "تطبيق موازنة البرامج والأداء بين الواقع والمأمول: حالة مصر"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، م34، ع3.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

1. Ajugwe, C.& Alphonsus, C. (2020), "A Critical Analysis of Treasury Single Account Policy in Nigeria", *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS)*, 4(12)
2. Al Murtada, M. B. E. and Hamdan, M. N. M. (2016), "The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting", *International Journal of Business and Social Science*, 7(6).
3. Alsharari, N., M. and Youssef, M., A. (2017), "Management accounting change and the implementation of GFMIS: a Jordanian case study", *Asian Review of Accounting*, 25(2), 242-261
4. Esawe, A., T. and Elwkeel, E., M. (2020), "Strategic Management and Tactical Actions to Implement GFMIS, The *twenty-fourth annual conference*, Ain-Shams University.
5. Ibrahim, S., G., & Dauda, S. (2014), "Globalization and the emergence of government integrated financial management information system (GIFMIS): the Nigeria's experience", *Journal of economics and international business research (JEIBR)*, 2(3), PP 37 – 47.
6. Hamdan, M., N. (2017), "The Compatibility of (GFMIS) with the Internal Control System", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(1), 26–40
7. Khan, A. and Pessoa, M. (2010), "Conceptual Design: A Critical Element of a Government Financial Management Information System Project", International Monetary Fund.
8. Kofahe, M., K., Hassan, H., & Mohamad, R. (2019), "Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework", *International Journal of Accounting*, 4(20), 32-44
9. Shannak, R., O. (2015), "Government Financial Management Information System: The Case of the Government of Jordan", Available at: <https://www.researchgate.net/>
10. Yaokumah, Winfred (2020), " Integrated Financial Management Information System Project Implementation in Ghana Government Ministries", *International Journal of Information Technology Project Management*, 11(1).

ملاحق البحث

استمارة الاستبيان

قائمة استقصاء بشأن دور المحاسبة في نظام حساب الخزانة الموحد في تطوير الموازنة العامة للدولة
الأستاذ الفاضل /الأستاذة الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة/ رحاب ميمي حسن محمد بإجراء دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان "دور المحاسبة في نظام حساب الخزانة الموحد في تطوير الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية".

إشراف

أ.د. أشرف محمد إبراهيم منصور

أستاذ المراجعة بقسم المحاسبة (كلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان)

وعضو اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي بوزارة المالية

وتتطلب الدراسة إجراء استبيان بهدف بيان أثر تطبيق نظام الحساب الموحد على الموازنة العامة للدولة، لذا أتوجه لسيادتكم بهذه القائمة أملاً في تعاونكم معه في إتمام هذه الدراسة، وإنني اقدر لسيادتكم مساهماتكم الكريمة لإنجاز هذه الدراسة.

ونحيطكم علماً بأن إجاباتكم على الأسئلة وما تتضمنه من بيانات سوف تعالج إحصائياً في سرية تامة وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

الباحثة

أولاً: البيانات الشخصية:

1- وظيفة المستقصى:

محاسب بقطاع الموازنة محاسب بقطاع الحسابات الختامية مراقب مالي
محاسب بقطاع التمويل مستخدم لنظام GFMI عضو هيئة تدريس

2- المؤهل العلمي:

بكالوريوس دبلوم دراسات عليا ماجستير دكتوراه

3- سنوات الخبرة:

من 1 إلى 5 سنوات أكثر من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

المحور الأول: دقة التخطيط للموازنة. يؤدي تطبيق نظام حساب الخزانة الموحد إلى رفع مستوى دقة التخطيط للموازنة، فضلاً عن وضع علامة (✓) أمام الخانة المعبرة عن رأيك.

م	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1.	توفير المعلومات الملائمة للمساعدة في التخطيط النقدي السليم					
2.	إتاحة معلومات تاريخية دقيقة عن السقوف المالية.					
3.	توفير الوقت والجهد لإعداد خطط التدفقات النقدية بشكل دوري.					
4.	توفير معلومات عن الالتزامات الحكومية طويلة الأجل وقصيرة الأجل.					
5.	تقليل الفجوة بين التقديرات المالية والتنفيذ الفعلي لبنود الموازنة.					
6.	مشاركة جميع المستويات الإدارية والوحدات الإدارية في وضع المخططات المالية في ضوء أهدافها وذلك بالتكامل مع GFMIS.					
7.	تحقيق التكامل بين السياسات النقدية للبنك المركزي والسياسات المالية لوزارة المالية.					
8.	وضع السياسة التمويلية للبرامج بالموازنة العامة.					
9.	خفض أعباء خدمة الدين.					
10.	السيطرة على العجز المالي للموازنة.					

المحور الثاني: الالتزام بتنفيذ الموازنة. يؤدي تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد إلى الالتزام بتنفيذ الموازنة، فضلاً عن علامة (✓) أمام الخانة المعبرة عن رأيك.

م	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1.	الحد من المناقشات المالية.					
2.	الحد من تجاوز السقوف المالية.					
3.	توفير التقارير لتحديد نسب الإنجاز للبرامج الحكومية.					
4.	توفير تقارير لحظية عن الأداء المالي.					
5.	توفير المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرارات.					
6.	المتابعة اللحظية لحركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.					
7.	وضع إطار محدد ومنظم لأداء الوحدات الحكومية.					
8.	ربط أعمال الوحدات الحكومية بالقطاعات المعنية بوزارة المالية.					
9.	التحديد الدقيق للإجراءات واللوائح عند سداد المطالبات المالية.					
10.	مشاركة كافة المعلومات بين الأطراف المشاركة في التنفيذ.					
11.	زيادة فعالية عمليات الشراء الحكومية مع إمكانية تتبعها.					
12.	إمكانية تقييم البرامج الحكومية وأهدافها مع تعديلها خلال فترة تنفيذ الموازنة.					
13.	تيسير إجراء التسويات المالية بين البنوك والحساب الموحد.					
14.	وضع إطار محدد للمعاملات التي تتم من خلال البنوك التجارية.					
15.	تحقيق شفافية المعلومات المالية.					
16.	متابعة عمليات سداد مدفوعات القروض وذلك بالتكامل مع GFMIS.					
17.	تعظيم العائد على استثمارات الفائض النقدي.					

المحور الثالث: تفعيل الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة. يؤدي تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد إلى تفعيل الدور الرقابي على أداء وتنفيذ الموازنة، فضلاً عن وضع علامة (✓) أمام الخانة المعبرة عن رأيك

م	العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1.	تعظيم الرقابة على البرامج والأنشطة المصاحبة لتنفيذ الموازنة.					
2.	فعالية الرقابة على المقبوضات والمدفوعات بالاعتماد على الحسابات الصفرية.					
3.	إحكام السيطرة على المدفوعات الحكومية من خلال أوامر الدفع وأوامر التحويل الإلكترونية.					
4.	تعزيز المسائلة المالية لعمليات الصرف.					
5.	الحد من عمليات الاختلاس والفساد المالي.					
6.	يعمل حساب الخزينة الموحد على تفعيل إجراءات الرقابة على الأداء أثناء تنفيذ الموازنة.					
7.	استحداث إجراءات للرقابة المالية خلال تنفيذ الموازنة.					
8.	استحداث العديد من نقاط الفحص بداية من إصدار أوامر الدفع حتى تحويل المبالغ للمستفيدين.					
9.	تقييم كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية بالمشاركة مع GFMS.					
10.	توفير المعلومات للسلطة التنفيذية لتعديل نظام الرقابة الداخلي وتغيير مسؤوليات الموظفين داخل الهيكل التنظيمي في ضوء ما يطرأ من تحديث لنظام العمل.					
11.	توفير مجموعة من التقارير المالية التي تساعد في تسيير عملية الرقابة.					
12.	إجراء مقارنات صحيحة بين موازنات السنوات المالية المختلفة.					
13.	التحديد الدقيق للأدوار والمسؤوليات لكافة المستويات الإدارية داخل الوحدة الحسابية.					
14.	إجراء تعديلات مستمرة على اختصاصات العاملين بالوحدات الحكومية والمسؤولين عن مباشرة الأعمال المالية.					

هل لديك مقترحات لتطوير الموازنة العامة للدولة في ظل استخدام نظام حساب الخزينة الموحد؟